تعقيب حول تلفيق خبر التخطيط لاغتيال مشعل

■ اوردت مجلة الاذاعة والتلفزيون المصرية خبرا، مستوحية اياه من افلام السينما الخيالية للبحث عن الاثارة أو لغاية في نفسها، مفاده ان اجتماعا قد حصل بين جهاز المخابرات الامريكية والموساد والشاباك والمخابرات الفلسطينية والامن الوقائي، وتم الاتفاق فيه على اغتيال الاخ خالد مشعل.

لا ندري السبب في زج أجهزة الامن الفلسطينية في هذا الموضوع، اللهم الا لافتعال فتنة بعد ان اثبت الشعب الفلسطيني قدرته الخارقة على التعاطي الديمقراطي في الانتخابات التشريعية، وبشهادة العالم اجمع، او تنفيذا لمؤامرة تسعى لضرب وحدة الشعب، الضمانة الرئيسية لصموده امام غطرسة الاحتلال وسياسته التصعيدية.

ان اجهزة المخابرات العامة وكل أجهزة الامن الفلسطينية التي شكلت على مدار السنوات العشر الماضية درعا لحماية الوطن والمواطن، مما جعلها هدفا دائما للاحتلال من اغتيال وتدمير واعتقال كوادرها وضباطها وجنودها، اذ تأسف لهذا السقوط الوطني والاخلاقي، والذي يهوي الى مستوى التآمر والخيانة، تحذر وتنبه من خطورة تناقل بعض الجهات لهذه الاراجيف التي لا تخدم الا الاعداء.

المخابرات العامة الفلسطينية

ردا على بوش ودعم بن لادن لحملته الانتخابية

■ فعلا، ان السطحية التي يمتاز بها الرئيس الامريكي بوش تأبى الا ان تعلن عن نفسها صارخة وواضحة وضوح الشمس ما يجعل المرء يتساءل من هو فعلا الذي يقود امريكا وبالتالي العالم؟ لانه في المحصله تابع لها او يدور في فلكها ما لم يكن من محور الشر.. اذ ان شخصا بمثل هذه البساطة لا يمكن ان يكون الا واجهة في مسرحية للدمى. هو يقول لنا مفتخرا «رأيت انها ستساعد في تذكير الناس بأنه اذا كان بن لادن لا يريد لبوش ان يكون الرئيس فلا بد ان بوش علي صواب»، فهل علم بوش انه لا يتعلم من الخطأ الذي انجحه عندما كرر نفس السيناريو على حماس في فلسطين المحتله... فاذا كانت سياسته المنحازة جهارا نهارا لاسرائيل رفضت حماس فلا بد ان حماس على حق حتى لو تنكر لها المنتفعون من دماء الشهداء وعويل الامهات وبكاء ابناء الشهداء على انقاض منازل ذويهم، اولئك المتاجرون من ابناء جلدتنا.. هذا مما يعزز ثنائية المكاييل والمعايير التي ينظرون بها لانفسهم ولنا فهل نحن متعظون.

احمد ابو غالي
نابلس ـ فلسطين

حمى الله العراق من الفتنة

■ كم من حدث جلل تعرض له العراق وأهله منذ دخول الاحتلال، وكم من جريمة نالت الإنسان ومقدساته، قتل وتشريد وتعذيب وانتهاك للكرامة والعرض وتدنيس للحرمات، فجرت المساجد والحسينيات والكنائس وعبث بأثاثها وبعثرت المصاحف ووطئت بأحذية المحتل وعملائه، وآخر تلك الجرائم تفجير قبة مرقد الإمام علي الهادي ولا نظن أنها الأخيرة، وقد أثارت هذه الجريمة وما تبعها من ردود أفعال الكثير من التداعيات ألخصها في الآتي:

أولا: المتهم الأول في هذه الجريمة هم (التكفيريون) كما يحلو للبعض تسميتهم، ونرى الإعلام ـ ولا سيما أصحاب التوجه الطائفي ومن يؤيدهم ـ نراه يركز على هذا الاتهام ساعيا إلى تأجيج الفتنة، ونسأل هنا إذا كانت التهمة ثابتة فذلك لأن (التكفيريين) يحرمون زيارة المراقد والتبرك بها ويعدون ذلك (شركا بالله) وهم بهذا الاعتقاد لا يفرقون بين مرقد شيعي أو سني، سواء كان مرقد الكاظم أم أبي حنيفة أم نبي الله يونس، وهنا نتساءل: لماذا إذا لم يفجروا بقية المراقد وقد تكون أهدافا أسهل، أم أن الدافع تأجيج الفتنة أيا كان الفاعل وبأي معتقد كان؟

ونسأل أيضا لماذا تباطأ (التكفيريون) طيلة المدة السابقة عن هذا الفعل الإجرامي؟ ولماذا لم يقوموا به من قبل وقد كانوا يسيطرون على مدينة سامراء كما سبق أن أعلنت حكومات الاحتلال؟ ألا يثير هذا التوقيت تساؤلا؟

قام بعض الجهلة فعلا بمهاجمة المساجد، ففجروا ثلاثة مساجد وتعرضوا لتسعة وعشرين آخر، ونسأل لماذا؟ الا يعلم الناس أن المساجد لله وليست لطائفة؟

نسأل العقلاء لماذا تتظاهر سامراء وأهلها ضد هذا الفعل وجميعهم من السنة؟ ولماذا نقلت قناة (صلاح الدين) بكاء المتظاهرين وكأن الجريمة طالت بيوتهم؟ ولماذا تسارعت الأحزاب السنية وشخصياتها لشجب الجريمة واستنكرتها؟

نسأل الله أن يطفئ هذه الفتنة وأن يمنن على العراق وأهله بالأمن والوحدة والتحرير.

د. عبد الحميد الكاتب
رسالة على البريد الكتروني

معظلة الاصلاح في ليبيا

■ تسعى ليبيا حاليا تحت شعار الإصلاح لتغيير الوضع المتردي في البلاد في ظل نظام شمولي واجهزة قمعية تنفرد بالقرار حول كل ما يخص مصير شعبنا ووطننا.

كيف سيتم هذا الاصلاح والنظام يعمل على تعطيل القوانين المدنية والدستورية ويترك البلاد في دوامة من الفقر والبطالة وفريسة لنظام اقتصادي متخلف، فهل تدرك القوى الوطنية هذا الخطر وأثره على مستقبل ليبيا؟ لا بد من وضع برنامج سياسي للعمل المشترك والسعي لمنع النظام الوراثي، وإعادة النظر في اسلوب العمل الوطني للمعارضة الليبية من أجل تفعيله، ومشاركة الوطنيين الشرفاء من الداخل والتواصل معهم باستمرار.

ولابد من وضع خطة واضحة وصريحة ليكيفية البدء فى وضع قوانين وأحكام والتأكيد على حرية النشاط السياسي والتعبير الفكري وترسيخ مفهوم المواطنة دون تمييز وتعزيز الوحدة الوطنية أرضاً وشعباً وكياناً، بحيث لاتتعارض مع حقيقة الواقع الليبي والتمسك بوحدة الوطن على حد سواء، حيث أن هذا الحق لا يمكن أن ينتزعه او يلغيه أي قانون كان فنحن شعب له اصالة وتاريخ لا يمكن تجزيئه او تفريقه، وهو حق مكتسب وثابت لسيادتنا على ارضنا لا نفرط فيه ولا نتنازل عنه.

ان العمل السياسي يجب ان يركز على محاربة تفشي الجهل والفساد والرشوة والمحسوبية، إضافة الى المزايدات والاكاذيب ومجاراة التحولات العالمية والإقليمية، فبهذا يكون هناك برنامج لاصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي، وكل العمليات التجميلية لعلاقات وسياسات بائدة لن تجدي نفعا.

نداء صبري عياد ـ ليبيا
Imag440@yahoo.com

البرلمانات العربية الميتة أحسنت في اجتماعها بالبحر الميت

■ تعد البرلمانات العربية كيانات شكلية وصورة موجهة للعالم الخارجي للتعبير عن نوع من الممارسات الديمقراطية في هذه البلدان، أما في حقيقتها فهي عبارة عن تمثيل ادوار هامشية ضحلة لا علاقة للبرلمانيين في رسم أحداثها، إنها الكذبة الكبرى التي مارستها الحكومات العربية على شعوبها وعلى العالم، ولم يدفع العرب على مدى تاريخهم بكلتا حقبتيه المشرقة والمظلمة، ثمنا أعظم مما دفعته البلدان العربية نتيجة للعبة الالتفاف على الديمقراطية، وهذه البرلمانات الكرتونية هي نتاج تلك اللعبة. ولا أرى أن البرهان والدليل على صحة وواقعية هذه الحقيقة ببعيد المنال عن عقل ومنطق كل لبيب، فالمرض الخبيث الذي يفتك في اقتصاديات هذه البلدان هو الفساد، رغم الحروب المزعومة عليه، وهنا لابد من النظر إلى الفساد ليس فقط على مستوى الضرر المادي على اقتصاد الدولة، وإنما أجد بحكم عملي كتربوي بأن الضرر الأخلاقي اكبر وأعظم بكثير، لأن الفساد هو تهشيم للمنظومة الأخلاقية للمواطن من خلال سيادة مفاهيم «استغل منصبك، ودبر حالك مثل الآخرين، وانظر ماذا فعل فلان وكم بنى علان وكم هي مليارات عليتان وهكذا»، وهذا يعطي مثلا قيميا محسوسا من مفسدين مكنتهم الحكومات من تسنم مناصب عليا، وبالتالي منحتهم مواقع وقيمة اجتماعية وأصبحوا مثلا يحتذى، لا بل ان كثيرا من مثقفي ومنظري السلطة يتهافتون لمقابلتهم وقضاء دقائق في مكاتبهم.

و أصبحت القيمة والتقدير الاجتماعي لمن هو مفسد ومخالف للقانون، كما أصبح خرق القانون والفساد، مجال مفاخرة في المجتمع وحتى في المؤسسات الرسمية.

هنا نسأل أين ممثلو الشعوب؟ أين من فوضناهم نحن الشعوب العربية على أن يفاوضوا الحكومات والدول في استحقاقات العقد الاجتماعي، بما لنا وما علينا، فمن الناحية القانونية والأخلاقية والمنطقية يعتبر التصويت لهؤلاء بمثابة التوكيل في التفاوض مع السلطات، في ما يخص علاقة المواطن بالدولة، ولكن هذا الصمت المطبق للبرلمانات العربية، وهذا الضعف والجبن والنفاق وشهادات الزور لقاء بعض الفتات من وجاهة فارغة وحصانة مزيفة والسكوت عن حالات الفساد والعبث بمقدرات الشعوب العربية، هي بحق خيانة للأمانة ونكث للعهد تستوجب فسخ توكيلهم منا نحن كشعوب.

د. عبدالله المجيدل
صلالة ـ عُمان

قلدناهم ببناء الملاعب ونسينا الجامعات والمصانع

■ قديما، في العهد الروماني، كان الناس يتجمّعون في المسارح الكبرى لمشاهدة عروض المصارعة، و كانوا يجلبون العبيد من إفريقيا ليستمتعوا بمشاهدتهم وهم يتقاتلون مع الوحوش. واليوم، وبعد تطوّر المدنيّة عند الإنسان وإعطاء الحيوان حقوقا أصبحنا نشيّد الملاعب في مدننا عوض المسارح لنتفرّج على مباريات كرة القدم التي أصبحت الرياضة الأولى في العالم. وبالرّغم من سيطرة رأس المال الجشع على هذه اللعبة في المجتمعات الغربية فإنّها لا تخرج عندهم أبدا عن حجمها الحقيقي، بينما نجدها تحوّلت إلى آفة في مجتمعاتنا العربية. و على سبيل المثال لو قارنا بين ما تنفقه دولة أوروبية على الكرة بالنّسبة إلى نتاجها القومي أو نفقاتها على البحث العلمي وبين ذلك في إحدى الدول العربية «المتقدّمة كرويّا» لوجدنا فروقا هائلة. قلّدناهم في بناء الملاعب ولم نقلدهم في بناء الجامعات والمصانع. جميعُنا يحبّ الرّياضة ولكن لكلّ شيء مكانته وأهمّيته، فإذا طغت الرّياضة على الجوانب الحياتية الأخرى وأُسيء استغلالها في بلدان تسعى جاهدة للنموّ فسيحصل خلل مرضي لا تحمد عقباه. كما يطالب البعض بإبعاد الدّين عن السّياسة ويحشرُ الرياضة في السّياسة ويستغلّها في الترويج لأهداف مشبوهة.

فتتكرّر عمليات الإسقاط السّاذجة التي لا تنطلي إلا على البسطاء فيوحون للناس بأنّ الانتصار في مباراة يعني أنّهم الأحسن وفي كلّ ميدان، خصوصا إذا كان الخصم من بلد أكثر تقدما، وأنّ كلّ ذلك تمّ بفضل القائد، أمّا إذا هُزموا فتجدهم يقولون بأنّها مجرّد رياضة تحتكم إلى الصّدفة والحظ، هذا إذا لم يتّهموا الطرف المنافس بشتّى الاتهامات الخ.

من المظاهر السيئة الأخرى المُرافقة لكرتنا في هذه الأيام، علاوة على الهاء الشباب وإهدار الوقت، نذكر الفحش الاشهاري الذي ترعاه الشركات العالمية العملاقة الوافدة علينا بـ«فضل» العولمة و تأثيره السّلبي على الشباب، وتنامي العقلية العنصرية لدى الجمهور وإثارة نعرات التعصّب بين البلدان العربية في المقابلات البينية، و التي يغذيها السّياسيون أحيانا لتكون بمثابة التنفيس عن تكميم الأفواه الساري في البلاد العربية... وبالطبع لا بدّ من مجهود جبّار من طرف قوات الأمن لكي لا تتحوّل التّجمعات البشرية الضّخمة إلى أنشطة غير «رياضية». ومن الطبيعي كذلك أن ينعكس الفساد المالي والاقتصادي المتفشي في المجتمع على الرّياضة فتكثر مظاهر الرشوة والغش وشراء الحكام الخ... منذ أيّام وفي أحد البرامج التلفزية تباهى المذيع بلاعب خدع الحكم ونال ضربة جزاء وأثني على ذكائه وحنكته ليعطي نموذجا سيّئا للغشّ وذلك بدل عقاب اللاعب.

بعض البلدان العربية تحاول إخفاء خيباتها فتعمد إلى تحليل «فرويدي» متمثل في هوس «رفع الراية» وكأنّها تريد أن تقول شيئا للخارج لاستغلاله في الداخل. لم نر بعد دولا تقدّمت بكرة القدم، إنّما يكون ذلك بالتقدّم العلمي و الازدهار الاقتصادي الحقيقي و النابع من الشعب والعائد عليه لا على الأجانب. ورفع الرّاية يكون أوّلا بالحرّية وباحترام حقوق الإنسان، الذي رأيناه يُحمل في شاحنات لا تليق بالزّبالة، وبالتنوير الثقافي والأخلاقي، فلا بدّ إذن من استغلال الرّياضة لإشاعة الفضيلة والأخلاق الحميدة لدى الشباب.

المبروك بن عبد العزيز
كاتب تونسي

تآكل الحريات في عاصمة الضباب

■ بريطانيا العظمى لطالما افتخر أهلها بانتصار الحرية الشخصية على سلطان الدولة، وبانتصار خيار الشعب على التسلط الفردي، وبانتصار حرية التعبير على القهر الفكري، وبتقديم الحريات العامة على رقابة الدولة، وبنصر المضطهدين ضد الأنظمة الشمولية، أضحى كل ذلك أهلا للطعن.

خلال هذين الأسبوعين تراجعت كل تلك الإنجازات التي كانت حقا مبعث فخر وإعجاب والتي ناضل في سبيلها الشعب منذ إقرار الماغنا كارتا، أول وثيقة في الديمقراطية، عام 1215 . أما الحرية الشخصية فقد تراجعت أمام سلطان الدولة.

وأما خيار الشعب فقد تراجع أمام التسلط الفردي بعزل محافظ لندن لمدة شهر من قبل جهة غير منتخبة. هذا المحافظ هو نفسه صاحب أكبر تفويض شعبي في أوروبا.

أما حرية التعبير فقد تراجعت أمام القهر الفكري حينما أقر البرلمان إضافة فقرة «مطاطة» وهي تمجيد الإرهاب. وقد أصر المجلس التشريعي بضغط من حكومة العمال على هذه الفقرة في إطار قانون مكافحة الإرهاب رافضا بذلك طلب مجلس اللوردات حذفها أو تعديلها.

أما الحريات العامة فقد تراجعت أمام رقابة الدولة حينما سن البرلمان مشروع بطاقة الهوية المدنية والذي يشمل إضافة إلى الإلتزام باستصدار الهوية وضع معلومات شخصية حساسة كقرنية العين في جدول بيانات شامل لجميع المواطنين والذي يرجى أن يكون بمتناول أجهزة الدولة.

أما سياسة نصر المضطهدين فقد استسلمت هي الأخرى أمام طغيان الأنظمة الشمولية بإنجاز جولة جديدة من المفاوضات مع أنظمة دولنا الموقرة تهدف إلى توقيع معاهدات تسليم المطلوبين مقابل ضمان ـ مكتوب على ورق ـ عدم تعرضهم للتعذيب. وقد تم بحول الله ضمان ذلك في الأردن وليبيا ولبنان، أما الجزائر فما زالت مستعصية لا ترضى بالهوان على الرغم من عودة وزير الخارجية البريطاني متفائلا «بتقدم جيد».

وفي تصريح للناطق باسم السفارة الجزائرية في لندن قال السيد طوبال أنه «لا يفهم لماذا يصر نظراؤهم البريطانيون على ضمانات أكثر». الحكومة البريطانية ما فتأت تسعى جاهدة إلى الوصول لمذكرة تفاهم من شأنها أن تطمأن مجموعات حقوق الإنسان إذ أن القضاء طالب بالإفراج عن ثمانية وما زال ينظر في قضايا عشرة اخرين معتقلين من دون اتهام أومحاكمة.

وهكذا، تنحدر المملكة المتحدة نحو مجتمع أكثر شمولية ودولة أقل براءة من دون أن يستثير ذلك عموم الشعب أو حتى الكثير من الليبراليين. لقد بدأت العلاقة بين الدولة والشعب تتغير منذ أن لاح في الأفق خطر الإرهاب، لكن ما لم يتصوره أكثر الناس تشاؤما أن تنقلب الموازين في النزاع على السيادة لصالح الدولة بهذه الخطفة من دون أن يخرج الناس إلى الشوارع تمردا على ما يجري.

عمار الدغمان
لندن

الحكومة الهولندية اليمينية تجر البلاد للتطرف

■ لم تكن المملكة الهولندية ستسقط في فخ التطرف لولا بروز الحكومة اليمينية التي يقودها ما يسمى بالحزب الديمقراطي المسيحي CDA، والتي دشنت عملها السياسي بشن حملة عداء للمهاجرين الأجانب المقيمين بهولندا والتي أدت في بداية مشوارها إلى اغتيال الزعيم اليميني ـ بيم فرتاون ـ في اليوم السادس من شهر مايو، الذي هو يوم حزن، وتذكر الهولنديين لضحايا حرب النازية، والفاشية، وهو المتطرف بأساليب النازية، الذي يقود لائحة تسمى LPF سنة 2002، وفي سنة 2003 يغتال من جديد المخرج السينمائي ـ تيو فان خوخ ـ على يد المتطرف الإسلامي الهولندي من أصل مغربي المدعو محمد بويارين.

كما أفرزت سياسة الحكومة اليمينية الهولندية بعض المتطرفين مثل هرسي علي من أصل صومالي عضو بالبرلمان الهولندي يسيء للإسلام وللمسلمين، إلى جانب المدعو السياسي فيلدر تحت مظلة الحزب الليبرالي VVD، وهما عضوان يكنان الحقد للمسلمين خاصة، وللمهاجرين عامة، وهذا السجال السياسي، والمواجهة بين المتطرفين وإن اختلفت منطلقاتهم الإيديولوجية والسياسية والعقائدية، هو ما مهد الطريق لبروز رأي مستغل للوضع يتجسد في برنامج كل من وزارة الدفاع الهولندية التي ارتكبت أكبر خطأ، وأكبر جريمة في انصياعها للقرارات الأمريكية في بعثها للجنود لاحتلال العراق تحت أكاذيب كشف عن زيفها الزمن القصير بكون العراق لا يمتلك لا أسلحة الدمار الشامل، ولا هو يدعم ما يسمى بالإرهاب، ولا علاقة له بتهديد العالم حسب الأكاذيب الأمريكية، فلم تقف الحكومة اليمينية الهولندية عند حد مثل هذه الجرائم الإنسانية بل ذهبت وزيرتها المكلفة بشؤون المهاجرين إلى تمرير قوانين متنافية مع الدستور الهولندي الذي ينبذ الميز، والعنصرية، والتفرقة بين مختلف الجنسيات المتواجدة بهولندا التي تجاوزت 180 جنسية ولغة ولهجة، تتجلى تلك القوانين في ممارسة العنصرية ضد المغاربة والأتراك لحرمانهم من جلب أزواجهم من بلدانهم الأصلية بوضع عراقيل أساسها ضرورة تعلمهم اللغة الهولندية في كل من المغرب وتركيا قبل دخولهم هولندا وهو الأمر غير الممكن لانعدام المدارس الهولندية من جهة واعتبار اللغة الهولندية محدودة، إذ أن جغرافيتها لا تتجاوز الحدود البلجيكية.

الحكومة اليمينية الهولندية خلقت متاعب للشعب، وفرخت بسياستها المتنافية مع حقوق الإنسان كل أشكال التطرف، فقد تجسدت مقولة «التطرف لا ينتج إلا التطرف» على الواقع الحالي الهولندي بعد بروز تيار إسلامي سري لا يمتلك الشرعية القانونية تحت اسم «حزب التحرير بهولندا» والغضب الذي يمتلك المهاجرين، فالى اين تسير هولندا؟

علي لهروشي
مقيم بهولندا

الهوية الدينية والعلمانية جناحان لمجتمع سليم؟

■ بثت قناة الجزيرة في برنامج «الاتجاه المعاكس» ليوم الثلاثاء 20 فيفري حوارا بين احد اساتذة جامعة الازهر بمصر ودكتورة عربية من لوس انجلس الامريكية امتد الى موضوع العلمانية الذي وتر خطاب المتحاورين وحملهما على التقاذف بالتهم والغلو في الاحكام واستباحة الحقيقة سواء حول الاسلام او حول العلمانية، ولعل الضرر الذي الحقه الشيخ بصورة الاسلام والذي الحقته السيدة بصورة العلمانية افدح من ذاك الذي لحق الاسلام والعلمانية جراء خطابهما المتحامل رغم ان المناظرة كانت غير متكافئة بين طرف محنك وماسك بأطراف الموضوع وطليق اللسان واخر اقل خبرة واحاطة وقدرة على الاداء، بما جعل المناظرة تنتهي في غير صالح العلمانية، بل تؤول الى تشويه حقيقتها. ولا ادري ان كان ذلك مقصودا في سياق خدمة المشاريع الاصولية، وتقزيم خصومها ام هي الصدفة لا اكثر ولا اقل.

لقد قدم الشيخ العلمانية على انها تعني الالحاد، وهذه قذيفة اعتادوا رميها في وجه انصار العلمانية بهدف تكفيرهم وعزلهم داخل محيطهم الاسلامي، قذيفة التكفير يرمى بها التفكير من اجل اسكاته واخراسه، واختصار مجادلته. ولم تكن السيدة تملك القدرة على الرد بأن العلمانية لا تعني الالحاد وبأن هذا خلط مار، وان كل من ليس اسلاميا على طريقة شيوخ التكفير تلاحقه «تهمة» العلمانية، سواء اكان فردا او نظاما حاكما. وعليه فجميع الانظمة التي وجدت او يمكن ان توجد في البلاد العربية سواء اكانت قومية او بعثية او ليبرالية او يسارية او غيرها، انظمة «علمانية» بمعنى «الحادية» حسب الخلط المذكور، طالما الدولة التي تحكمها ليست دولة دينية على مقاييس هذه الطائفة او تلك.

لا يغيب عن العالم والمنصف ان جوهر العلمانية هو فصل الدين عن الدولة وبالتالي الشأن العقيدي المحكوم بالمطلق عن الشأن السياسي المحكوم بالنسبي، خدمة للدولة وللدين معا، وتحاشيا للضيم الذي يلحق الدولة من هذا او يلحق الدين من تلك.

فصل تم بناء على كون المعتقد مسألة ضمير، وشأنا شخصيا يحسمه الانسان بينه وبين نفسه، ويستوجب حماية الدولة الديمقراطية له، وقد بينت تجارب الحكم ان عدم الفصل بين الدين والدولة اقترن دائما بعدم الفصل بين الحزب والدولة، والحزب والنقابة، وعدم الفصل بين السلط، ومن ثمة اقترن بالاستبداد، وجر الخراب المستطير.

ولذا غدت حرية المعتقد وحرية نقد الدين (ولا يعني ذلك الاساءة الى مشاعر اهل الديانات وبث الكراهية الدينية) حجر الزاوية في صرح الحريات، ذلك هو معنى العلمانية، وعليه المسلم لا يمنعه من ان يكون علمانيا ينبذ الاكراه والتعصب ويؤمن بالتسامح والتنوع وبحق الاخر في اختيار معتقده ورفض الوصاية على ضميره. والدولة العلمانية، بهذا المنظور، حارسة على صيانة تلك الحرية من الانتهاك، مانعة لتقسيم المجتمع وتصنيفه على اساس ديني وطائفي.

اما الدولة الدينية والطائفية فطريقها محفوفة بالدماء والدموع، وحال العراق الان شاهد على ذلك لان التعصب الذي هو وقودها يعمي البصائر ويحول اناسها الى حطب سريع الاشتعال.

د. الطاهر الهمامي
كاتب وجامعي من تونس

حكومات عراقية متلاحقة والنتيجة صفر

■ في كل لحظة وكل يوم نتأمل نحن العراقيين خيرا من الكيانات السياسية المنتخبة فكثير تلك الموضوعات التي تشغل الشارع العراقي الذي يشهد تجاذبات وتقلبات سياسية وفوضى عارمة من تفجير وقتل وفرق موت وهدر عام في ثروات العراق المالية والنفطية وتكريس للطائفية تروج لها الاحزاب والقيادات وميليشياتهم التي زرعت الحقد والخوف بين ابناء الشعب الواحد.

لقد شهد العراق العديد من الحكومات تحت الاحتلال، لكنها ما زالت تتحصن في المنطقة الخضراء بدل ان تتحصن وراء انجازاتها، التي تكاد تكون صفرا، ويعشموننا كل يوم بالنعيم والرفاه، فيما تتجه بلادنا نحو الفوضى واحزاب الطوائف.

علي الشمري
بغداد ـ العراق

سورية آخر المعاقل فلا تتركوها وحيدة

■ دمشق اخر المعاقل العربية استعصاء على المشروع الصهيو امريكي في عالمنا العربي المتمثل في التطبيع مع العدو اليهودي وجعل اسرائيل اقوى دولة في المنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ومن ثم الدخول مع هذه الدول في مشاريع اقتصادية من اجل السيطرة عليها حتى يتسنى لها التوسع في مشاريعها الاستيطانية والاستعمارية.

انصاعت بعض الدول العربية لهذا المشروع جهارا نهارا ضاربة بمصالح الامة العربية والاسلامية عرض الحائط

بقيت سورية وحيدة تمثل نبض الامة في رفضها لكل اصناف الهيمنة الصهيو ـ امريكية فحتى يتم تطويعها وترويضها تم نسج قصة اغتيال رفيق الحريري الذي هو عبارة عن الجزء الاول من الخطة يتم بعدها اضعاف سورية اقتصاديا وسياسيا وعزلها اقليميا ودوليا ومن ثم تصبح الدولة في حالة ضعف وعدم اتزان.

فعلى سورية اشراك الشعوب العربية والاسلامية بالحقائق كاملة، فان تقاعست الامة عن افغانستان والعراق وفلسطين فقد آن لها ان تنهض مع سورية.

حسن علي حمد بابكر
باحث سوداني ـ بريطانيا

صدقوا او لا: واشنطن ترفض انشاء مركز لحقوق الانسان

■ طالعوا معي هذا الخبر: واشنطن ترفض اقتراح انشاء مجلس لحقوق الانسان تابع للامم المتحدة.. لماذا يا سيدة حقوق الانسان؟ يا من غزوتي ودمرتي واذليتي نصف شعوب المعمورة تحت هذا المسمى؟

هل لان واشنطن لن تملك سوى صوت واحد في هذه اللجنة، وبالتالي لا تستطيع استخدام حق الفيتو للدفاع عن انتهاكاتها وانتهاكات اسرائيل؟!

ربما تحمل الايام لنا ان هذه الدولة لم تعد خطرا على السلم العالمي فقط، بل على كوكب الارض كله، فقد رفضت توقيع اتفاق كيوتو لانبعاث الغازات التي تهدد كوكب الارض، والعالم كله بات مسؤولا عن تغولها.

سفيان الغانم
الكويت

السيدة نظيرة وجنبلاط

■ السيدة نظيرة جنبلاط والدة المغفور له كمال جنبلاط، التي لعبت دورا اساسيا وسياسيا في لبنان في عهد الانتداب وفي اوائل عهد الاستقلال فكانت مرجعا لرجال السياسة يستأنسون برأيها فهي: «درة في جيد تاريخ المرأة العربية». فلماذا لا يكون وليد جنبلاط حفيدها حكيما وراشدا او مرشدا مجمعا لا مفرقا حتى يقال عنه «خير خلف لخير سلف». وهو من اهل الجبل الذين قال عنهم احمد شوقي:

وما كان الدروز قبيل شر
وان اخذوا بما لا يستحقوا

فكن يا وليد ابنا بارا يرحمك الله، فنحن الاحياء في حاجة للوحدة والوفاق لا للفتن والتفرقة.

احمد حمودة
تونس

ما هو رأيك؟

«منبر القدس» مخصص لمناقشة قضايا او آراء او اخبار نشرت في «القدس العربي»، وكذلك للرد والتعقيب على ما يرد في هذه الصفحة. للمشاركة في النقاش ضمن هذه الصفحة، نرجو ارسال رسائلكم البريدية على عنوان الجريدة

164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU, U.K

ورسائلكم الالكترونية الى العنوان الالكتروني:
menbar@alquds.co.uk

أو على الفاكس رقم 442087418902+ (على ان لا تتجاوز الرسالة 150 كلمة) كما نرجو تزويدنا بعنوان المرسل او رقم هاتفه اذا كان ذلك ممكنا

«الاراء الواردة في هذه الصفحة لا تعبر بالضرورة عن راي الصحيفة»